بالحج حقيقة وقصد ان يصير متلبسا به لان العامل مقدر في المعطوف
عليه على ان لفظ حقيقة لم يات بها الشهاب بعد ان يصير
حتى يعلم من بها عليه وعلى تسليم الحرمة بشرطها فهي على القصد
المذكور فقط قوله وكره الى قوله كما يعلم من الحاشية قال
فيها نوخذ من التشبيه بالابتداء اي تشبيه مصاحبته بالابتداء
بابتدائه حرمة الاحرام بالحج في غير اشهره وفي اطلاقه نظر
لان احرامه حينئذ ينصرف للعمرة فذكره كذكره العمرة
لان الاحرام لشدة تعلقه ناسب فيه الصيغ المختلفة بعضها
عن بعض حيث لم يكن اعم منها في معناها فلا وجه للحرمة
حينئذ الا ان يحمل على ما قصد بالاحرام بالحج في غير اشهره
حقيقته بان يصير متلبسا به لانه حينئذ قصد التعبد
بعبادة فاسدة وان لم تكن عبادته فاسدة لان الحج ولو مع
هذا القصد ينعقد عمرة ا ه فقول المواق هنا سواء قصد
حقيقة التلبس بالحج انه يحرم لانه جعل المكروه في قصد
العمرة اولم يقصد شيئا فهذا اشد مما قال فيه بالكراهة
ويكون حراما وهو موافق لقوله الحاشية الاتي بحيل الخ
والكراهة فيما ذكره المواق لعله ظاهرة للخلاف الذي قدمناه عن الايضاح
واما قوله بان قصد التلبس به حقيقة فهو في انعقاده عمرة
لا في التحريم قوله فلو احرم به في بلد بعد ثبوت شوال عنده
اي ولو بريبته له وحده وكذا باخبار من وقع في قلبه
صدقه قوله او تبين ثبوته بعد اي بعد احرامه لما مر ان العبرة
في نفس الامر قوله لم يضر في بقاء احرامه اي لما مر انه شديد
التعلق واللزوم بدليل ان المجرد لا يقدر على المخروج منه بالافساد

بخلاف غيره من العبادة ولو احرم في البلد الاول مطلقا فانتقل
الى ثان اهله صيام صوم لما شاركها استقربه ابن الحاجب قوله
قال ولو جامع في الثاني لم يلزمه الكفارة لانها تسقط بالشبهة
ا ه لكن قال بعضهم لا يلزمه في العموم اما في الحج فتلزمه قوله
اما لو احرم الى قوله لم ينعقد حجا اي خلافا للزركشي كما نقله
عنه في التحفة قال ابن الجمال وتبعه في الايعاب فقال الاحرام
بعد الانتقال كهو قبله في الصحة لان كونه شديد التعلق
انما هو بعد انعقاده اما قبله فكغيره ولذا قال في التحفة
في هذه انه لا فارق بينها وبين الصوم قوله لم قال في النهاية
لانه تيقن احرامه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع و
ذلك انه تعارض في حقه اصلان لان الاصل عدم انعقاد
الحج والاصل الثاني تقدير كل حادث باقرب زمن وهذا
الاصل اخص من الاول فيقدم عليه وكون الاحرام في شوال
اقرب منه قبله قوله ولو احرم به او مطلقا الخ اي اعتبارا
بما في نفس الامر في الصورتين ولا عبرة بالظن البين
خطاؤه قوله وميقاته اي الاحرام قوله في حق من يحرم
عن نفسه خرج من يحرم عن غيره فميقاته ميقات
من نابه عنه ما لم يكن ميقاته ابعد منه والا فميقات النائب
قوله ولو بقران لمن بمكة اي تغليبا للحج وفيه رد على القول
ان القارن يلزمه الاحرام من ادنى الحل كالعمرة وحدها
قوله ولو عزيمة لم تجب عليه الرجوع الى الخ ومجاوزته
مجاوزة الميقات الذي يريد ان يحرم منه فلا يكفيه
الاحرام من مكة بل يرجع كما سيذكره قريبا قوله نفسها

العزم لم يقصد شيئا
مفهومه انه اذا
قصد حقيقة صح

اي لانه حال في محل احكامها
اما ما هو حال في محل الجوهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)